

أحاديث صفة الأصابع لله تعالى في كتاب (مشكل الحديث وبيانه) لابن فورك تحريماً دراسة نقدية^١

أ. عاصم بن عودة بن الأسود العنزي

باحث دكتوراه - مسار الحديث وعلومه - قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك

سعود - المملكة العربية السعودية.

aasem1402@gmail.com

أ.د. وليد بن عثمان الرشودي

أستاذ الحديث وعلومه - قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك سعود - المملكة

العربية السعودية.

walrshoudi@ksu.edu.sa

Hadiths of Allah's Fingers' Attributes in Ibn Furak's book "Mushkil AlHadith wa bayankuh": a critical study

Mr. Asim bin Awdah bin Alaswad Al'anzi

PhD Student, Department of Islamic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia

Dr. Walid bin Othman Alrashoudi

Professor of Hadith and its Sciences, Department of Islamic Studies, Faculty of Education, King Saud University, Saudi Arabia

Abstract:

This article aims to address the concept of the Hadiths involving ambiguity in Ibn Furak's book "Mushkil AlHadith wa bayankuh", and narrations he exemplified concerning Allah's Fingers' Attributes, his opinion and interpretation. He distracted these Hadiths from their appearance and tendency with respect to proving the quality of Allah's Fingers, the way they befit Him, as revealed by our Prophet (PBUH) and confirmed by the predecessors and Hadith scholars. This should be done without representation and analogy, and denying disruption and deviation.

ملخص البحث:

تناول البحث مفهوم المشكل في الحديث، والكلام على كتاب مشكل الحديث وبيانه وترجمة ابن فورك، وتخريج ودراسة الأحاديث التي أوردها في صفة الأصابع لله تعالى، وكلامه عليها وتأويله لها، وقد تكلف -عفا الله- عنه في صرف هذه الأحاديث عن ظاهرها وما دلت عليه من إثبات صفة الأصابع لله تعالى على ما يليق بجلاله، كما صح عن نبينا صلى الله عليه وسلم، وكما أثبتها أهل السلف وأهل الحديث مع قطع التمثيل والتشبيه، ونفي التعطيل والتحريف. الكلمات المفتاحية: أحاديث، الصفة، الأصابع، ابن فورك، مشكل الحديث.

Keywords: Hadiths, quality, fingers, Ibn Furak, ambiguous Hadiths

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد عُيِّ المحدثون بعلم مشكل الحديث، وأولوه العناية البالغة، حتى أفردوه بالمصنفات الكبيرة والصغيرة، قال النووي - رحمه الله - : "هذا فنٌّ من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف"^(١).

ومن أشهر من صنّف في علم مشكل الحديث العلامة الأصولي: أبو بكر محمد بن الحسين بن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ هـ، حيث صنّف كتابه المشهور "مشكل الحديث وبيانه"، وقد أصبح هذا الكتاب مصدراً لبعض شراح الحديث؛ حتى غدا المرجع الأول لكثير من العلماء، وتناول ابن فورك في كتابه هذا عدداً كبيراً من الأحاديث وحاول الإجابة عنها بوجه مختلفة إسنادية ومنتية وهي الأكثر، وقد أورد في كتابه كثيراً من الأحاديث الضعيفة، وخلطها بأحاديث صحيحة، ثم أخذ يرد على علماء الحديث كالإمام ابن خزيمة - رحمه الله - وغيرهم، كما أورد أحاديث في أبواب الصفات الإلهية، يُظن أنها من مشكل الحديث ثم تأولها بما يتوافق مع مسلكه العقدي، مما يحتاج الأمر معه إلى دراسة علمية، يبين فيها الباحث تخريج أحاديث ما تضمنه هذا الكتاب وبيان صحتها من ضعفها، ويوضح مسلك علماء الحديث في كيفية التعامل مع مشكل الأحاديث خصوصاً في أبواب الصفات الإلهية ومخالفته لمنهج السلف في فهم مشكلها.

ولأجل هذا فقد رغبتُ أن أتناول: "أحاديث صفة الأصابع لله تعالى في كتاب "مشكل الحديث وبيانه" لابن فورك تحريماً ودراسة ونقدية.

أولاً: أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- أن علم مختلف الحديث ومشكله وأثره، يُقدم إجابات علمية دقيقة عن الأحاديث المشكلة، وما يؤهم ظاهره التعارض .

٢- أن في دراسة علم مختلف الحديث ومشكله جمعاً بين دراسة الأسانيد وفقه المتون، وهو أيضاً يتضمن دراسة العلل الإسنادية والمنتية.

٣- أن كتاب ابن فورك من الكتب الأساسية في فن مشكل الحديث.

٤- الحفاظ على سلامة العقيدة الصحيحة بالإجابة عما أشكل فهمه من أحاديثها.

ثانياً: أهداف البحث:

١- دراسة الأحاديث التي ذكرها ابن فورك وأوردها في كتابه "مشكل الحديث وبيانه" في صفة الأصابع لله تعالى وتخريجها والحكم عليها.

٢- بيان موقف ابن فورك من أحاديث صفة الأصابع لله تعالى.

٣- معرفة موقف العلماء من صفة الأصابع لله تعالى، وفق الأحاديث التي ذكرها ابن فورك.

٤- القول الراجح في صفة الأصابع لله تعالى والرد على التأويلات المتكلفة.

ثالثاً: مشكلة البحث:

أن كتاب "مشكل الحديث وبيانه" لابن فورك يتضمن عدداً كبيراً من الأحاديث والآثار، قد أوردها المؤلف بدون أسانيد غالباً، وجعلها من الأحاديث المشككة، ثم أجاب عنها بالنقد من جهة متونها غالباً، وعارضها بوجوه من المعارضات، ومن ذلك الأحاديث التي ذكرها في صفة الأصابع لله تعالى، وحيث يُعدّ ابن فورك مخالفاً لما عليه السلف في باب الأسماء والصفات، مما يُجتم دراسة هذه الأحاديث، وبيان القول الصحيح فيما تضمنته.

رابعاً: الدراسات السابقة:

بعد البحث والتتبع لم أجد من تناول أحاديث صفة الأصابع في كتاب مشكل الحديث وبيانه لابن فورك تخريجاً ودراسة نقدية، وإنما وقفت على أبحاث علمية محكمة، وهي كالآتي:

١- "كتاب مشكل الحديث وبيانه لابن فورك دراسة منهجية إحصائية تحليلية"، د. محمد عودة علي رابعة، بحث منشور في (١٩) صفحة، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، العدد (٢٩)، سنة النشر ٢٠١٤م، مرفوع على المكتبة الرقمية.

٢- "المختلف والمشكل في تأويلي ابن قتيبة وابن فورك لأحاديث العقيدة: دراسة حديثة نقدية مقارنة"، فؤاد يحيى التويتي، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الإنسانية والتطبيقية الجمهورية اليمنية، العدد الرابع، سنة النشر ٢٠١٥م، بحث منشور في (٣٩) صفحة، مرفوع على المكتبة الرقمية، والبحث يقع دون فهرسه في (٢٣) صفحة.

٣- "تأويل المتشابه عند ابن فورك في كتابه مشكل الحديث وبيانه"، أ.د. صبري طوركمين، بحث منشور على النت في (١٤) صفحة.

٤- مشكل الحديث وبيانه لابن فورك "دراسة منهجية نقدية"، د. عبدالرحمن بن جبار الله الزهراني، بحث منشور، مجلة علوم الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية-، في (٤٠) صفحة.

٥- آراء ابن فورك الاعتقادية عرض ونقد في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، للباحثة عائشة الخوتاني، جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية-، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٠م.

وجميع هذه الأبحاث مختلفة بشكل كبير عن موضوع البحث، فلم تستوفِ هذه البحوث الكلام على الأحاديث التي ذكرها ابن فورك في صفة الأصابع لله تعالى، وموقفه منها، وموقف العلماء وشرح الحديث منها، والرد عليه فيما تأوله فيها.

خامساً: منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المناهج الآتية:

١- المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء الأحاديث المتعلقة بصفة الأصابع في كتاب مشكل الحديث وبيانه لابن فورك.

٢- المنهج النقدي: وذلك باستعراض موقف ابن فورك من أحاديث صفة الأصابع لله تعالى في ضوء موقف السلف، ونقد مخالفته لهم.

سادساً: إجراءات البحث:

١- أوردت الأحاديث المتعلقة بصفة الأصابع كما ذكرها ابن فورك في كتابه، وجعلتها في مطلب واحد.
٢- رتبت مصادر التخريج والعزو ترتيباً زمنياً؛ فأوردتها حسب الأسبقية في الوفاة إلا ما اقتضته الحاجة.
٣- اقتصر في تخريج أحاديث الصحيحين أو أحدهما على الكتب التسعة؛ إلا إن كان في الحديث محل البحث نوع إشكال يحتاج لتحرير؛ فأوسعت الكلام عليه بما يرفع ذلك الإشكال.

٤- ترجمت لرواة الإسناد، فأتراجم للراوي-من غير الأئمة المشهورين كالثوري وغيره- بما يَحْصُلُ به تمييزه عن غيره؛ وذلك بذكر: اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه، وسنة وفاته، وذكر اثنين من شيوخه، وكذلك تلاميذه، وضبطت ما يحتاج إلى ضبط من ذلك كله. وأشرت بإيجاز إلى تراجم من وقع الاتفاق على توثيقهم أو تضعيفهم من الرواة؛ إذ لا فائدة من الإطالة بتسمية من وثقهم أو ضعفهم. أمَّا المُخْتَلَفُ فيهم من الرواة؛ فأوسعت الكلام في تراجمهم.

٥- اعتمدت في نقل كلام ابن فورك في كتابه: (مشكل الحديث وبيانه) على الطبعة المتداولة بتحقيق: موسى محمد علي، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ، نشر دار عالم الكتب.

٦- عزوت الآيات إلى سورها، وذكرت رقم الآية فيها، ملتزماً رسم المصحف.

٧- وثقت النقول التي ذكرتها من مصادرها الأصلية حسب الوسع.

سابعاً: خطة البحث:

تتضمن على: مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس.

المقدمة، وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهداف البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع فيه، وخطة البحث.

التمهيد، وفيه: التعريف بمشكل الحديث.

المبحث الأول: التعريف بكتاب "مشكل الحديث وبيانه" ومؤلفه ابن فورك، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: توثيق نسبه للمؤلف.

المطلب الثالث: سبب تأليف الكتاب.

المطلب الرابع: موضوع الكتاب.

المطلب الخامس: التعريف بابن فورك.

المبحث الثاني: موقف ابن فورك من صفة الأصابع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج الأحاديث والآثار التي ذكرها في صفة الأصابع.

المطلب الثاني: موقف ابن فورك من الأحاديث التي ذكرها.

المبحث الثالث: موقف العلماء من الأحاديث التي أوردتها ابن فورك.

المبحث الرابع: مناقشة ابن فورك فيما ذهب إليه والقول الراجح في المسألة.

-الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

-فهرس المصادر والمراجع.

-التمهيد:

التعريف بمشكل الحديث:

-المشكل لغةً: مشتق من الإشكال، وهو اسم فاعل، فيقال: أشكل يُشكِلُ إشكالاً؛ فهو مُشكِلٌ، ومن

معانيه: الالتباس، والاختلاط، والاشتباه^(٢).

قال ابن فارس رحمه الله: "الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، تقول: هذا شكل هذا، أي مثله، ومن

ذلك يقال أمرٌ مشكل، كما يقال أمر مشتبّه، أي هذا شابه هذا، وهذا دخل في شكل هذا"^(٣).

وقال ابن منظور رحمه الله: "أشكل علي الأمر إذا اختلط، وأشكلت علي الأخبار وأحكلت بمعنى واحد...

وحرف مشكل: مشتبّه ملتبس"^(٤).

-المشكل اصطلاحاً:

يختلف تعريف المشكل بحسب اصطلاح العلوم، فكل علمٍ يعتني بتعريف المشكل على ما اصطلاح عليه أهل

ذلك العلم^(٥)، والذي يهمنا هنا ما اُختص به في تعريف المشكل المتعلق بعلم الحديث، إلا أنه يكاد ينعدم عند

متقدمي أهل الحديث العناية بإفراد تعريف علم مشكل الحديث علمٍ يختص به كسائر مصطلحات الحديث

الأخرى، ومما وقفت عليه ممن يكاد أن يكون كتعريف لمشكل الحديث الإمام الطحاوي رحمه الله في استفتاح كتابه

شرح مشكل الآثار، حيث قال رحمه الله: "الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو

الثبوت فيها والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر

الناس فمال قلبي إلى تأملها وتبين ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي

الإحالات عنها"^(٦)، ويلحظ على ما ذكره الإمام الطحاوي رحمه الله أنه خص علم المشكل بالآثار النبوية المقبولة

التي خفي في بعضها بعض المعاني مما يغيب عن أكثر الناس، فأراد استخراج الأحكام منها وتوضيحها، ويظهر

جلياً بأن ما ذكره ليس تعريفاً جامعاً شاملاً.

ويليه مما يحتمل أن يكون تعريف للمشكل ما ذكره ابن فورك للمشكل الذي بنى عليه كتابه-موضع الدراسة-

، حيث قال: "الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه، مما يتسلق به

الملحدون على الطعن في الدين"^(٧)، والملاحظ على ما ذكره ابن فورك عفا الله عنه أنه خص الأحاديث النبوية

المتعلقة بصفات الباري -بزعمه- أن ظاهرها يوهم التشبيه، وأن الحل الأمثل بزعمه أن تتأول حتى لا يكون للملحدين فيها مطعن.

وما جاء في تعريف الخطيب البغدادي يجعل المتشابه مثل المشكل، قال رحمه الله: "ومثل المتشابه المشكل؛ سمي بذلك لأنه أشكل أي: دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله، ثم قد يقال لما غمض، وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة مشكلاً"^(٨).

وأما المتأخرين ممن اعتنى بالكتابة في بيان مصطلحات الحديث والتأليف فيها، فقد اعتنوا بالتعريف بمشكل الحديث وتمييزه عن قسيمه مختلف الحديث^(٩)، وتنوعت عباراتهم في تعريفه، ومن هذه التعاريف التي عُرِّف بها علم مشكل الحديث كعلم مستقل:

-أنه: "أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة"^(١٠).

-مشكل الحديث هو: "الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسند مقبول، ويُوهمُ ظاهره مُعارضةً آيةً قرآنية، أو حديثٍ آخر مثله، أو يُوهمُ ظاهره مُعارضةً مُعْتَبَرٍ مِنْ: إجماع، أو قياس، أو قاعدةً شرعيةً كليةً ثابتة، أو أصلٍ لغوي، أو حقيقةً علمية، أو حسٍّ، أو معقولٍ"^(١١)، ولعل هذا التعريف أشمل التعاريف بمشكل الحديث وأوفاهها -والله أعلم- لبيان تفاصيل الإشكال فيه بينما الذي سبقه فيه إجمال.

وبناءً على التعاريف السابقة لمختلف الحديث وكذلك مشكل الحديث، يكون مشكل الحديث بالنسبة إلى مختلف الحديث أعمّ منه: فكل مختلف يعتبر مشكلاً، وليس كل مشكل يعتبر من قبيل مختلف الحديث، فبينهما عموم وخصوص مطلق^(١٢).

المبحث الأول: التعريف بكتاب "مشكل الحديث وبيانه" ومؤلفه ابن فورك، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب:

حصل اضطراب في تعيين عنوان الكتاب الأصلي وتحديدده، وما سماه به مؤلفه، حيث وردت عناوين متعددة للكتاب^(١٣)، وأغلبها يدور حول فحوى الكتاب وموضوعه، ويعود سبب هذا لعدم تصريح مؤلفه باسمه، وأهم هذه الأسماء ما يلي:

١- (كتاب مشكل الحديث وبيانه):

يكاد يكون هذا الاسم هو أشهر أساميّه، وبه يُعرف، وأغلب طبعات الكتاب تحمل هذا الاسم^(١٤)، بخلاف بقية الأسماء.

٢- (كتاب مشكل الحديث):

هكذا سماه ابن عطية في فهرسه وابن تيمية رحمه الله، قال ابن عطية رحمه الله: "كتاب مشكل الحديث: لمحمد بن الحسن بن فورك الأشعري" ثم ذكر إسناده له^(١٥).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: "وأبو بكر بن فورك في كتاب مشكل الحديث"^(١٦).

٣- (تأويل الأخبار):

ذكر القاضي أبو يعلى هذا الاسم، وأن مؤلفه سماه بهذا، قال: "وسألتم أن أتأمل مصنف محمد بن الحسن بن فورك الذي سماه: "كتاب تأويل الأخبار"... "(١٧) .

٤- (كتاب تأويل الأخبار المتشابهة والرد على الملحدة):

سماه بهذا ابن خير الإشبيلي في فهرسه، قال: "كتاب تأويل الأخبار المتشابهة والرد على الملحدة: مما أملاه أبو بكر ابن فورك رحمه الله..." "(١٨) .

٥- (كتاب تأويل مشكل الحديث):

أطلق عليه هذا الاسم ابن خير الإشبيلي في فهرسه، قال: "كتاب تأويل مشكل الحديث: لأبي بكر بن فورك رحمه الله، حدثني به شيخنا..." "(١٩) .

هذه بعض أسماء للكتاب^(٢٠)، فهذه التسميات كلها تدور على اسم كتاب واحد لابن فورك، وكما سبق أن مؤلفه لم يُبين في مقدمة كتابه اسم كتابه، لذا نَجْم الاختلاف في تحديد اسم الكتاب، إلا أن الأسماء السابقة كلها تدور حول موضوع الكتاب.

وقد ألمح ابن فورك في مقدمة كتابه إلى إملاء كتاب يذكر فيه الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه، قال: "أما بعد فقد وفقت أسعدكم الله بمطلوبكم ووفقنا الإتمام بما ابتدأنا به على تحري النصح والصواب إلى إملاء كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين..." "(٢١) .

وقال في نهاية كتابه ما نضه: "كامل بيان ما أشكل ظاهره من صحيح الحديث مما أوهم التشبيه ولبس بذلك المجسمون وازدراه الملحدون وطعن في روايته المبتدعون وإيضاح ما خفي باطنه مما أغفله الجاهلون وأنكره المعطلون، وشرح ذلك وتنزيله ما يليق بوصف الله تعالى بالدلائل التي لا شك فيها وموافقة السنة المعمول بها واللغة المجتمع عليها..." "(٢٢) .

المطلب الثاني: توثيق نسبته للمؤلف:

مع اختلاف اسم الكتاب - كما سبق - إلا أن جميع من ذكره يجمعون على نسبته لابن فورك، فهو كالإجماع عندهم، وعليه فيدل على نسبة الكتاب لابن فورك:

١- كل من ترجم له ذكر أنه من مؤلفاته.

٢- ما جاء على طرة النسخ المخطوطة للكتاب بالتصريح بنسبته لابن فورك.

٣- نقل العلماء منه مع عزوهم له - بل لا يكاد شرح من شروح كتب الحديث المتأثرة بالمنهج الكلامي - إلا نقل منه مجروفة أو استفاد منه - ذكرت كثيراً من ذلك أثناء البحث - (٢٣) .

فهذه الاستفاضة والشهرة بنسبة كتاب مشكل الحديث وبيانه لابن فورك المتوفى سنة ٤٠٦ هـ دليل واضح على نسبته له، ولم أقف على من خالف في هذا - حسب اطلاعي - .

المطلب الثالث: سبب تأليف الكتاب:

من المعلوم والمتعارف عليه عند بعض العلماء أنهم عندما يألفون ويكتبون كتباً يذكرون في مقدمات كتبهم أسباب تأليفهم، ومن ذلك ابن فورك، فقد بين سبب تأليف كتابه هذا، فالذي يظهر من مقدمة مؤلفه أن الدافع لسبب تأليفه:

أنه استجابة لطلب أحدهم^(٢٤) في إملة كتاب يتعلق بذكر الأحاديث مما يُوهَم ظاهرها التشبيه - كما زعموا - مما يطعن به أهل الإلحاد على أهل الحديث، وذكر له السائل: أن أهل البدع من أصحاب الأهواء الفاسدة تقصد ذم أهل الحديث بنقلهم أمثال هذه الأخبار، تريد بذلك التلبس على الضعفاء؛ لتوهمهم أنها تنقل ما لا يليق بالتوحيد ولا يصح في الدين.

قال ابن فورك: "أما بعد: فقد وقتُ أسعدكم الله بمطوبكم ووقفنا الإتمام بما ابتدأنا به على تحري النصح والصواب إلى إملة كتاب نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهَم ظاهره التشبيه مما يتسلق به الملحدون على الطعن في الدين، وخصوا بتقبيح ذلك الطائفة التي هي الظاهرة بالحق لسائناً وبيئاً وقهراً وعلواً وإمكاناً، الظاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائب البدع والأهواء الفاسدة، وهي المعروفة بأنها أصحاب الحديث، وهم فرقتان:

- ١ - فرقة منها: هي أهل النقل والرواية، الذين تشدد عنايتهم بنقل السنن وتتوفر دواعيهم على تحصيل طرقها وحصر أسانيدها والتمييز بين صحيحها وسقيمها، فيغلب عليهم ذلك ويعرفون به وينسبون إليه.
- ٢ - وفرقة منهم: يغلب عليهم تحقيق طرق النظر والمقاييس والإبانة عن ترتيب الفروع على الأصول ونفي شبه الملبسين عنها، وإيضاح وجوه الحجج والبراهين على حقائقها...^(٢٥).

فمن خلال هذه المقدمة تبين أن ابن فورك استجاب لطلب أحدهم في تأليف الكتاب، وأنه أراد في ذلك الدفاع عن أهل الحديث الذين هم عنده قسمين، وأن أهل الإلحاد عابوا وتسلطوا على أهل الحديث بروايتهم لهذه الأحاديث، فرموهم بكفر التشبيه.

المطلب الرابع: موضوع الكتاب:

عنوان الكتاب يدل على مضمونه، فموضوع الكتاب من خلال مقدمة مؤلفه وما في ثناياه يتبين جلياً أنه يتعلق ب:

- ١- الأحاديث النبوية المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .
 - ٢- ما يُوهَم ظاهره التشبيه - كما يُزعم - وهو ما يتعلق بصفات الله تعالى.
 - ٣- ما يتسلق به الملحدون على طعنهم في الدين، وشين أهل الحديث بذلك كما ذكر هو.
- وبالنظر لما ذكره ابن فورك في مقدمته، ومن خلال النظر في جميع كتابه يتضح جلياً أنه لم يلتزم بما ذكره، ومن ذلك:

أولاً: أنه لم يجعل كتابه خاصاً بالأحاديث النبوية المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فقط، بل أدخل فيه الآثار الموقوفة والمقطوعة، بل أدخل فيه من الإسرائيليات، وما لا أصل له، وما لا يوجد في دواوين السنة المشهورة. **ثانياً:** ذكر أنه يذكر من الأحاديث ما يُوهَم ظاهره التشبيه، وهذا بابٌ واسع لا يكاد ينضب، فأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم عموماً، وفي العقيدة خاصة ليس فيها ما يُوهَم التشبيه كما يزعم ومن وافقه في ذلك إلا ما يكون في عقل المتلقي، وهذا يختلف من شخص لآخر.

ثالثاً: ذكر أنه يخص كتابه بالأحاديث التي يتسلسل بها الملحدون، وبالنظر في كتابه نجد في حقيقة الأمر أنه يتعقب من هو أعلم منه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ورجاله كالإمام ابن خزيمة رحمه الله، بل يظهر أنه يتعقب أهل الحديث ويستدرك عليهم في فهمهم، فما من إمام من أئمة السنة والحديث إلا وقد روى حديثاً مما أورده ابن فورك في كتابه، بل كثيرٌ منهم بَوَّب على الأحاديث بإثبات ما دلت عليه، وأجرى الحديث على ظاهره. فحقيقة ابن فورك أنه تبع في موضوع كتابه مذهب الأشاعرة وأهل الكلام في ردهم للأحاديث إما صراحةً أو تأويلاً، وصرفاً لما دلت عليه، بزعم التشبيه، وما لا يليق بالله تعالى.

قال العلامة المعلمي رحمه الله مبيِّناً خوض المتكلمين في طعنهم في الأحاديث، وقدحهم في بعض رواة الحديث، وتاريخهم في هذا الباب: "والمقصود هنا أن أصحاب الرأي لهم عادة ودُّزِيَّة في دفع الروايات الصحيحة، ومحاولة القدح في بعض الرواة، حتى لم يسلم منهم الصحابة رضي الله عنهم؛... ثم جاء محمد بن شجاع بن الثلجي فلم يجرؤ على الردِّ، وإنما لَقَّق ما حاول به إسقاط حماد بن سلمة - كما يأتي في ترجمة حماد إن شاء الله تعالى - وجمع كتاباً تكَلَّف فيه تأويل الأحاديث، وتَبِعَهُ من الأشعرية ابنُ فُورِكَ في كتابه المطبوع. ثم اشتهر بين المتكلمين أن النصوص الشرعية من الكتاب والسنة لا تصلح حجة في صفات الله عزَّ وجلَّ ونحوها" (٢٦).

فموضوع كتاب ابن فورك خاص بالأحاديث والآثار المتعلقة بصفات الله تعالى، فغرضه من كتابه: أن ينبه على معاني الألفاظ المشككة وأن يشتغل: "بتأويله وإيضاح وجهه مرتباً على ما يصح ويجوز في أوصافه جل ذكره، محمولاً على الوجه الذي نبينه من غير اقتضاء تشبيهه أو إضافة إلى ما لا يليق بالله جل ذكره إليه، فعلى ذلك تجري مراتب هذه الأخبار وطرق تأويلها فاعلمه إن شاء الله تعالى" (٢٧).

المطلب الخامس: التعريف بابن فورك:

أولاً: اسمه، ونسبه، وكنيته:

- اسمه: اتفق جميع من ترجم له (٢٨) أن اسمه: محمد بن الحسن بن فُورِكَ (٢٩) الأنصاري الأصبهاني.

- نسبه: تكاد المصادر تتفق على نسبه إلى الأصبهاني، للبلد المعروف الذي نشأ فيه (٣٠).

- كنيته: يُكنى بأبي بكر، وقد اشتهر بها، ذكرها غير واحد ممن ترجم له (٣١).

ثانياً: مولده، ونشأته، ووفاته:

- مولده: لم تذكر كتب التراجم - حسب اطلاعي - تحديد سنة ولادة ابن فُورِكَ.

- نشأته: أشارت المصادر التي ترجمت له، بأنه نشأ في بلدته أصبهان^(٣٢)، وتلقى العلم فيها، وسمع فيها الحديث، فذكروا أنه سمع فيها مسند الطيالسي من شيوخه^(٣٣)، ثم ارتحل إلى بغداد والبصرة، ودرس فيهما المذهب الأشعري الكلامي، ونقل من ترجم له عنه أن سبب اشتغاله بعلم الكلام، أنه سمع حديثاً لم يفهمه، وسأل عنه شيخه فلم يَشْفِ صدره من الجواب، قال ابن الصلاح رحمه الله: " روى عنه الحاكم، حكى عنه أنه قال: كان سبب اشتغالي بعلم الكلام، أي كنت بأصبهان أختلف إلى فقيهه، فسمعت أن الحجر يمين الله في الأرض، فسألت ذلك الفقيه عن معناه، فكان لا يجيب بجواب شاف، ويقول: أيش تريد من هذا؟ لأنه كان لا يعرف حقيقة ذلك، فقبل لي: إن أردت أن تعرف هذا فمن حَقِّقْ أن تخرج إلى فلان في البلد، وكان يحسن الكلام، فخرجت إليه وسألته، فأجاب بجواب شاف، فقلت: لا بد أن أعرف هذا العلم، فاشتغلت به"^(٣٤)، ثم ذكره عنه أنه انتقل إلى الرأي^(٣٥)، ثم انتقل بلدة نيسابور المعروفة.

- وفاته: تتفق المصادر التي ترجمت لابن فورك رحمه الله أنه توفي في سنة ٤٠٦ هـ^(٣٦).

ثالثاً: شيوخه، وتلاميذه:

- شيوخه: تتلمذ ابن فورك رحمه الله على يد جماعة من العلماء، منهم:

- ١- أبو سهل محمد بن سليمان بن محمد العجلي الصعلوكي الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٦٩ هـ^(٣٧).
- ٢- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائفي البصري- من أصحاب أبي الحسن الأشعري-^(٣٨).
- ٣- أبو محمد عبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، المتوفى سنة ٣٤٦ هـ، محدث أصبهان، سمع منه مسند أبي داود الطيالسي^(٣٩).

- تلاميذه: تلقى العلم عن ابن فورك جملة من التلاميذ، من أبرزهم:

- ١- الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، المحدث الحافظ، صاحب التصانيف المشهورة، كالسنن الكبرى، ودلائل النبوة، وغيرها من المصنفات^(٤٠).
 - ٢- أبو القاسم عبد الكريم بن هوزان بن عبد الملك القشيري الشافعي، المتوفى سنة ٤٦٥ هـ، صاحب الرسالة القشيرية، وله مصنف في التفسير^(٤١).
 - ٣- أبو منصور محمد بن الحسن بن أبي أيوب النيسابوري المتكلم، المتوفى سنة ٤٢١ هـ^(٤٢).
- رابعاً: مكانته العلمية: أثنى على محمد بن الحسن بن فورك جماعة من العلماء، منهم:
- ١- الحافظ ابن عساكر رحمه الله، قال فيه: " الأديب المتكلم الأصولي الواعظ النحوي أبو بكر الأصبهاني... "^(٤٣).

- ٢- المؤرخ ابن خلكان رحمه الله، قال عنه: " الأستاذ أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك المتكلم الأصولي الأديب النحوي الواعظ الأصبهاني... ففعل وورد نيسابور، فبنى له بها مدرسة وداراً، وأحيا الله تعالى به أنواعاً من

العلوم، ولما استوطنها وظهرت بركاته على جماعة المتفقهة، وبلغت مصنفاته في أصول الفقه والدين ومعاني القرآن قريباً من مائة مصنف" (٤٤).

٣- الإمام الذهبي رحمه الله، قال عنه: "الإمام، العلامة، الصالح، شيخ المتكلمين، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني" (٤٥).

خامساً: مؤلفاته: صتّف ابن فورك رحمه الله جملة من الكتب، إلا أن المطبوع منها قليل، وبعضها لا يزال مخطوطاً كما أفاد بعض الباحثين (٤٦)، ومن مؤلفاته المطبوعة:

١- كتاب مشكل الحديث وبيانه.

٢- كتاب مجرد مقالات الأشعري (٤٧).

٣- تفسير القرآن (٤٨).

٤- كتاب الحدود في الأصول (٤٩).

سادساً: مذهبه العقدي والفقهية:

- مذهبه العقدي: اتفق جميع من ترجم له أن مذهبه العقدي هو المذهب الأشعري الكلامي، وكما صرح هو أيضاً عن نفسه في تعلمه لعلم الكلام وسبب ذلك- كما سبق-.

- مذهبه الفقهي: أيضاً اتفق جميع من ترجم له أن مذهبه الفقهي هو مذهب الإمام الشافعي، وقد ذكره أصحاب الطبقات ضمن طبقات الشافعية، كما فعل ابن الصلاح (٥٠)، والسبكي (٥١)، وابن كثير (٥٢) رحمهم الله، وغيرهم.

المبحث الثاني: موقف ابن فورك من صفة الأصابع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تخريج الأحاديث والآثار التي ذكرها ابن فورك في صفة الأصابع:

الحديث الأول: قال ابن فورك: "ذكر خير آخر من مثل هذا المعنى وتأويله: روى أنس وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: ((إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كيف يشاء))" (٥٣).

- التخريج:

ذكر ابن فورك أن الحديث روي عن ثلاثة من الصحابة رضي الله عنهم:

أولاً: الصحابي أنس رضي الله عنه: رواه الأعمش واختلف عليه:

الوجه الأول: عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس رضي الله عنه.

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٦/ ٢٥) ح (٢٩١٩٦)، و(٦/ ١٦٨) ح (٣٠٤٠٥)، وأحمد في مسنده

(١٩/ ١٦٠) ح (١٢١٠٧)، والترمذي في سننه (٤/ ١٦) ح (٢١٤٠)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٠١)

ح(٢٢٥)، والبزار في مسنده (٥٩ / ١٤) ح(٧٥٠٨)، وأبو يعلى في مسنده (٣٥٩/٦) ح(٣٦٨٨-٣٦٨٧)، والبيهقي في القضاء والقدر (ص٢٦٩) ح(٣٨٢)، عن أبي معاوية. والأجري في الشريعة (٣ / ١١٥٩) ح(٧٣١)، والدارقطني في الصفات (ص٣٣) ح(٤٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/٢٧٤) ح(٢٠٦)، وأبو نعيم في الحلية (٨/١٢٢)، من طريق فضيل بن عياض. كلاهما: (أبو معاوية، والفضيل)، عن الأعمش، عنه به، بنحوه.

— أبو معاوية: محمد بن خازم التميمي السعدي الكوفي، الضرير، توفي سنة ١٩٥هـ. روى عن: هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبي خالد. روى عنه: أحمد بن حنبل، وابن المديني. ثقة في حديثه خاصة عن الأعمش، وأثبتهم فيه، أما في غيره فقد يهيم، قال الإمام أحمد: "أبو معاوية الضرير في غير حديث الأعمش مضطرب لا يحفظها حفظاً جيداً" (٥٤).

— فضيل بن عياض: أبو علي فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي، الزاهد الخراساني، توفي سنة ١٨٦هـ، وقيل بعدها. روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وحصين بن عبد الرحمن. وروى عنه: أحمد بن عبد الله بن يونس، وأحمد بن عبدة الضبي. ثقة عابد (٥٥).

— الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي الكوفي، المعروف بالأعمش، محدث الكوفي في زمنه، توفي سنة ١٤٧هـ، ثقة حافظ (٥٦).

— أبو سفيان: أبو سفيان طلحة بن نافع القرشي المكي، مولاهم، توفي سنة بعد ١١١هـ. روى عن: ابن الزبير، وابن عباس رضي الله عنهم. وروى عنه: حصين بن عبد الرحمن، وخالد بن عرفطة. اختلف فيه: قال الإمام أحمد والنسائي فيه: ليس به بأس (٥٧)، وقال أبو زرعة: "أبو سفيان روى عنه الناس" (٥٨)، وقال ابن عدي: "لا بأس به، روى عنه الأعمش أحاديث مستقيمة" (٥٩)، وذكره العجلي وابن حبان في الثقات (٦٠)، ووثقه مرة الذهبي (٦١) وقال ابن حجر: "صدوق" (٦٢)، وقال ابن معين: "لا شيء"، وقال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إليّ منه، وقال ابن المديني: كانوا يضعفونه في حديثه" (٦٣).

الخلاصة: أبو سفيان ليس به بأس، فهو كما قال الحافظ الذهبي: "قد احتج به مسلم، وأخرج له البخاري مقروناً بغيره" (٦٤).

الوجه الثاني: رواه الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس رضي الله عنه:

أخرجه ابن ماجه في سننه (٢ / ١٢٦٠) ح(٣٨٣٤)، والدارقطني في الصفات (ص٣٤) ح(٤٢)، من طريق عبد الله بن نمير.

والأجري في الشريعة (٣ / ١١٦٠) ح(٧٣٢)، من طريق إبراهيم بن عيينة.

والطبراني في الدعاء ح(١٢٦١)، من طريق أبي معتمر سليمان.

وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧/٢٧٧) ح(٢٠٨)، من طريق محمد بن كناسة.

جميعهم: (ابن نمير، وابن عيينة، وسليمان، وابن كنانة)، عن الأعمش عنه به، بنحوه.

- **عبد الله بن نمير**: أبو هشام عبد الله بن نمير الهمداني الكوفي، توفي سنة ١٩٩ هـ. روى عن: يحيى بن سعيد الأنصاري، وإسماعيل ابن أبي خالد. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وزهير بن حرب. ثقة صاحب سنة (٦٥).

- **إبراهيم بن عيينة**: أبو إسحاق إبراهيم بن عيينة بن أبي عمران الهلالي الكوفي، مولاهم، توفي سنة ١٩٩ هـ، وقيل غيره. روى عن: الثوري، ومسعر. وروى عنه: أبو سعيد الأشج، وابن معين. قال ابن معين: "كان مسلماً صدوقاً، لم يكن من أصحاب الحديث" (٦٦)، وقال العجلي: "صدوق" (٦٧)، وذكره ابن حبان في الثقات (٦٨)، وقال الذهبي: "حديثه صالح" (٦٩)، وقال ابن حجر: "صدوق يهيم" (٧٠). وقال أبو حاتم: "شيخ يأتي بمناكير" (٧١)، وقال النسائي: "ليس بالقوي" (٧٢).

الخلاصة: إبراهيم بن عيينة صدوق يهيم.

- **أبو معتمر سليمان**: بن طرخان التيمي البصري، توفي سنة ١٤٣ هـ. روى عن: أنس بن مالك، وبكر بن عبد الله المزني. وروى عنه: إسماعيل بن علية، وحريز بن عبد الحميد. تابعي ثقة عابد (٧٣).

- **محمد بن كنانة**: أبو يحيى محمد بن عبد الله بن كنانة الأسدي الكوفي، توفي سنة ٢٠٧ هـ، وقيل غيره. روى عن: هشام بن عروة، ومسعر. وروى عنه: أحمد بن حنبل، وزهير بن حرب. وثقه ابن معين، وابن المديني، وأبو داود، وغيرهم (٧٤). وقال أبو حاتم: "كان صاحب أدب يكتب حديثه ولا يحتج به" (٧٥)، وقال ابن حجر: "صدوق عارف بالآداب" (٧٦).

الخلاصة: محمد بن كنانة ثقة.

- **الأعمش**: أبو محمد سليمان بن مهران، ثقة حافظ-سبقت ترجمته-.

- **يزيد الرقاشي**: أبو عمرو يزيد بن أبان الرقاشي البصري، الزاهد القاص، توفي بعد سنة ١٢١ هـ. روى عن: أبيه أبان، و غنيم المازني. وروى عنه: إسماعيل بن مسلم المكي، وأشعث بن سوار. ضعيف، ضعفه جمع من الأئمة (٧٧)، وقال ابن عدي: "ليزيد الرقاشي أحاديث صالحة عن أنس وغيره، ونرجو أنه لا بأس به برواية الثقات عنه من البصريين والكوفيين وغيرهم" (٧٨).

الوجه الثالث: رواه الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر رضي الله عنه:

أخرجه ابن جرير في تفسيره (٥/ ٢٣٠)، والدارقطني في الصفات (ص: ٣٣) ح (٤١)، والجوزقاني في الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/ ١٧٣) ح (٣٨)، من طريق الثوري.

- **سفيان الثوري**: الإمام أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، توفي ١٦١ هـ. أمير المؤمنين في الحديث، ثقة حافظ حجة عابد (٧٩).

- **دراسة الاختلاف**:

يظهر من خلال ما سبق أن جميع الأوجه ثابتة عن الأعمش، فقد رواها عنه الثقات.

وقد رجح الإمام الترمذي طريق أبي سفيان عن أنس، قال رحمه الله: "وهذا حديث حسن وهكذا روى غير واحد، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، وروى بعضهم عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث أبي سفيان عن أنس أصح"^(٨٠). وأثبت الإمام الدارقطني صحة الوجه الأول والثاني، ولم يذكر في عرضه الوجه الثالث رواية الثوري^(٨١)، والله أعلم.

– الحكم على الحديث من طريق أنس رضي الله عنه:

الحديث إسناده حسن؛ لأجل أبي سفيان، وللحديث شواهد أخرى ستأتي، وقال الحاكم بعد إخراجها للحديث عن النواس رضي الله عنه: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وله شاهد بإسناد صحيح، عن أنس بن مالك"^(٨٢).

ثانياً: الصحابية عائشة رضي الله عنها: وقد روي عنها رضي الله عنها من ثلاثة طرق:

الطريق الأول: رواه علي بن زيد بن جدعان واختلف عليه وعلى من دونه:

الوجه الأول: رواه همام وابن سلمة، عن علي بن زيد، عن أم محمد، عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥/٦، ١٦٨) ح (٢٩١٩٩، ٣٠٤٠٧)، و في الإيمان (ص: ٢٨) ح (٥٧)، من طريق همام بن يحيى.

وأحمد في مسنده (٢٣٠/٤٣) ح (٢٦١٣٣)، وابن أبي عاصم في السنة (١٠٠/١، ١٠٤) ح (٢٢٤)، (٢٣٣)، وأبو يعلى في مسنده (١٢٨/٨) ح (٤٦٦٩)، والآجري في الشريعة (١١٦١/٣) ح (٧٣٣)، جميعهم من طريق حماد بن سلمة.

كلاهما: (همام، وحماد)، عن علي بن زيد، عنه به، بنحوه.

– همام بن يحيى: أبو عبد الله همام بن يحيى بن دينار العوزي البصري، مولاهم، توفي سنة ١٦٣ هـ. روى عن:

أنس بن سيرين، وثابت البناني. وروى عنه: حبان بن هلال، وأبو داود الطيالسي. ثقة^(٨٣).

– حماد بن سلمة: أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري، توفي سنة ١٦٧ هـ. روى عن: حميد الطويل،

وثابت البناني. روى عنه: ابن المبارك، ووكيع. ثقة عابد إمام^(٨٤)، قال الذهبي: "ثقة صدوق يغلط"^(٨٥)، وقال ابن حجر: "ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخرة"^(٨٦).

– علي بن زيد: علي بن زيد بن جدعان القرشي المكي البصري، توفي سنة ١٢٩ هـ، وقيل غيره. روى عن:

أنس بن مالك رضي الله عنه، وأوس بن خالد. روى عنه: إسماعيل بن عليه، وشعبة. ضعيف، ضعفه عدد من الأئمة كابن معين وأحمد وغيرهما^(٨٧).

– أم محمد: امرأة زيد بن جدعان، والد علي بن زيد بن جدعان، قيل اسمها: أمية بنت عبد الله، وقيل: أمينة.

لم أقف على سنة وفاتها، ولم يوثقها أحد^(٨٨).

الوجه الثاني: رواه المبارك بن فضالة، عن علي بن زيد بن جدعان، واختلف عليه:

١- رواه النضر بن شميل، عن المبارك، عن علي بن زيد، عن سمع عائشة رضي الله عنها:

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٧٥٥/٣) ح (١٣٦٩)، عن النضر بن شميل، عن المبارك بن فضالة، عنه به، بنحوه.

- **النضر بن شميل:** أبو الحسن النضر بن شميل المازني البصري، توفي سنة ٢٠٣هـ، وقيل بعدها. روى عن: إسرائيل بن يونس، وشعبة. روى عنه: أحمد بن أبي رجاء، وأحمد بن سعيد الدارمي. ثقة ثبت^(٨٩).

- **المبارك بن فضالة:** مبارك بن فضالة بن أبي أمية القرشي البصري، مولاهم، توفي سنة ١٦٤هـ، وقيل بعدها. روى عن: بكر المزني، وثابت البناني. وروى عنه: حبان بن هلال، وعبد الله السهمي.

اختلف فيه: قال عفان فيه: "كان مبارك ثقة، وكان من النساك"^(٩٠)، واختلف فيه قول الإمام ابن معين، فمرة يوثقه، ومرة يضعفه حتى قال ابن أبي حاتم رحمه الله: "اختلفت الرواية عن يحيى بن معين في مبارك بن فضالة والربيع بن صبيح، وأولاهما أن يكون مقبولاً محفوظاً عن يحيى ما وافق أحمد وسائر نظرائه"، وذكر ابن أبي حاتم أنه سئل أبو زرعة عن مبارك بن فضالة فقال: يدللس كثيراً، فإذا قال: حدثنا، فهو ثقة"^(٩١)، وقد ذكر ابن حبان مبارك في الثقات^(٩٢)، وقال ابن عدي: "وعامة أحاديثه أرجو أن تكون مستقيمة، فقد احتمل من قد رمي بالضعف أكثر ما رمي مبارك به"^(٩٣)، وقال ابن حجر فيه: "صدوق يدللس ويسوي"^(٩٤)، وحكى ابن عدي أن الإمام يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن مبارك بن فضالة^(٩٥)، وضعف الإمام النسائي مبارك بن فضالة^(٩٦)، ووصفه الإمام أبو داود: بأنه كان شديد التدليس^(٩٧).

الخلاصة: مبارك بن فضالة صدوق شديد التدليس.

٢- رواه المعلى بن الفضل، عن المبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه الطبراني في الأوسط (١٤٧/٢) ح (١٥٣٠)، من طريق المعلى بن الفضل، عن مبارك بن فضيلة، عنه به، بنحوه.

- **المعلى بن الفضل:** أبو الحسن معلى بن الفضل البصري، لم أقف على سنة وفاته. روى عن: الربيع بن صبيح، ومالك بن مغول. وروى عنه: أحمد بن عصام، ومحمد بن معمر القيسي^(٩٨). ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يعتبر حديثه من غير رواية الكلبي عنه"^(٩٩)، وقال ابن عدي فيه: "ولمعلى غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته نكرة"^(١٠٠).

- **دراسة الاختلاف عن مبارك:**

يظهر أن رواية النضر بن شميل أرجح من رواية المعلى بن الفضل، لثقة النضر وإمامته بخلاف المعلى بن الفضل.

- **خلاصة دراسة الاختلاف في طريق علي بن زيد بن جدعان:**

من خلال ما سبق يظهر أن الوجه الأول: ما رواه همام وحماد، عن علي بن زيد، عن أم محمد، عن عائشة هو أرجح الأوجه عنه؛ لثقة من روى عنه، بخلاف ما تفرد به مبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، فقد خالف من هو أوثق منه وأكثر.

– الحكم على هذا الطريق:

الحديث من هذا الطريق ضعيف؛ لأجل ضعف علي بن زيد بن جدعان، قال ابن حبان رحمه الله فيه: "كان بهم في الأخبار، ويخطئ في الآثار حتى كثر ذلك في أخباره" (١٠١).

الطريق الثاني: رواه الحسن، عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه أحمد في مسنده (١٥١/٤١) ح (٢٤٦٠٤)، والنسائي في الكبرى (١٥٦/٧) ح (٧٦٩٠)، والآجري في الشريعة (٧٣٠/٢) ح (٣٢١)، من طريق حماد بن زيد، عن المعلى بن زياد، وهشام، ويونس، عنه به، بنحوه.

– **حماد بن زيد:** أبو إسماعيل حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي البصري، توفي سنة ١٧٩هـ. روى عن أيوب السختياني، وثابت البناني. وروى عنه: حماد بن أسامة، وابن مهدي. ثقة ثبت (١٠٢).

– **المعلى بن زياد:** أبو الحسن معلى بن زياد القردوسي، توفي بعد سنة ١٤١هـ. روى عن: حنظلة السدوسي، والعلاء المزني. وروى عنه: جعفر الضبي، وسعيد الضبي. ثقة (١٠٣).

– **هشام:** أبو عبد الله هشام بن حسان القردوسي البصري، توفي سنة ١٤٧هـ، وقيل غيره. روى عن: محمد بن سيرين، ومحمد بن واسع. وروى عنه: إسماعيل بن علية، وحريز بن عبد الحميد. ثقة (١٠٤). وقد تكلم في روايته عن الحسن، قال ابن حجر: "في روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما" (١٠٥)، ولم يتفرد في روايته هذه.

– **يونس:** أبو عبد الله، يونس بن عبيد بن دينار العبدي، توفي سنة ١٣٩هـ، روى عن: إبراهيم التيمي، وثابت البناني. وروى عنه: إسماعيل بن علية، والثوري. ثقة ثبت (١٠٦).

– **الحسن البصري:** الإمام أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن – واسمه: يسار – البصري، مولى زيد بن ثابت، ويقال: مولى جابر بن عبد الله رضي الله عنهم، وقيل غير ذلك، توفي سنة ١١٠هـ. إمام فقيه ثقة، كثير الإرسال والتدليس (١٠٧).

– الحكم على هذا الطريق:

الحديث من رواية الحسن، عن عائشة رضي الله عنه منقطع، فقد نفى الإمام المزني سماع الحسن من عائشة رضي الله عنه، قال المزني رحمه الله بعد ذكره لبعض أسماء الصحابة منهم عائشة رضي الله عنهم: "لم يصح له سماع من أحد منهم" (١٠٨).

الطريق الثالث: رواه أبو حسان الأعرج، عن عائشة رضي الله عنها:

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (٤٩/٤) ح (٢٧٠١)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢٧٢/٧) ح (٢٠٤)، من طريق سعيد بن بشير، عن قتادة، عنه به، بنحوه.

— سعيد بن بشير: أبو عبد الرحمن سعيد بن بشير البصري، توفي سنة ١٦٨ هـ، وقيل غيره. روى عن: عمرو بن دينار، والزهري. وروى عنه: وكيع، وعبد الرحمن بن مهدي. ضعيف، ضعفه عدد من الأئمة كالبخاري وغيره (١٠٩).

— قتادة: أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري، المتوفى سنة ١١٧ هـ، وقيل: غيره. ثقة ثبت (١١٠).

— أبو حسان الأعرج: أبو حسان مسلم بن عبد الله الأعرج البصري، قيل توفي سنة ١٣٠ هـ. روى عن: ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم. وروى عنه: عاصم الأحول، وقاتدة. تابعي ثقة (١١١).

— الحكم على هذا الطريق:

الحديث ضعيف؛ لأجل سعيد بن بشير لضعفه وتفردّه.

— الحكم على الحديث من طريق عائشة رضي الله عنها:

حديث عائشة رضي الله عنها إسناده حسن لغيره بمجموع طرقه، فقد روي من ثلاثة طرق كما سبق.

ثالثاً: الصحابية أم سلمة رضي الله عنها، من أربعة طرق:

الطريق الأول: أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (١٨١/٣) ح (١٧١٣)، وابن أبي شيبه في مصنفه (١٦٨/٦) ح (٣٠٤٠٦)، -وعنه ابن أبي عاصم في السنة (١٠٠/١) -، وأحمد في مسنده (٢٠٠/٤٤)، (٢٧٨) ح (٢٦٥٧٦، ٢٦٦٧٩)، والترمذي في سننه (٥٣٨/٥) ح (٣٥٢٢)، وأبو يعلى في مسنده (٣٥٠/١٢)، (٤١٩) ح (٦٩٨٦، ٦٩١٩)، وابن خزيمة في التوحيد (١٩١/١)، والطبراني في الكبير (٣٣٨/٢٣) ح (٧٨٥)، والآجري في الشريعة (١١٥٧/٣) ح (٧٢٩)، من طريق شهر بن حوشب.

الطريق الثاني: أخرجه أبو العباس الأصم في مجموع فيه مصنفاته (ص ٢١٠) ح (٤١٧)، من طريق أيوب السختياني، عن أبي قلابة.

الطريق الثالث: أخرجه الطبراني في الكبير (٣٦٦/٢٣) ح (٨٦٥)، وفي الأوسط (٢٨٥/٥) ح (٥٣٣٠)، والآجري في الشريعة (١١٥٨/٣) ح (٧٣٠)، من طريق الحسن، عن أمه.

الطريق الرابع: أخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (ص ٦٠٩) ح (٦٥٨)، من طريق أبي هريرة. أربعتهم: (شهر، وأبو قلابة، وأم الحسن، وأبو هريرة)، عن أم سلمة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

— شهر بن حوشب: أبو عبد الرحمن، شهر بن حوشب الأشعري الشامي، توفي سنة ١٠٠ هـ، وقيل: غيره. روى عن: ابن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم. روى عنه: قتادة، وشهر بن عطية.

اختلف فيه: ضعفه الإمام شعبه، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه، وضعفه النسائي وابن حبان وابن عدي وغيرهم (١١٢)، ووثقه ابن معين ويعقوب بن شيبه والعجلي (١١٣)، حسن حديثه البخاري وقوى أمره (١١٤)، وقال

الإمام أحمد أبو زهرة: لا بأس به^(١١٥)، وقال ابن حجر فيه: "صدوق كثير الإرسال والأوهام"^(١١٦). قال يعقوب بن شيبة: "سمعت علي ابن المديني، وقيل له: ترضى حديث شهر بن حوشب؟ فقال: أنا أحدث عنه. قال: وكان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه. قال: وأنا لا ادع حديث الرجل إلا أن يجتمع عليه يحيى وعبد الرحمن، يعني علي تركه، قال: وسمعت علي ابن المديني يقول: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن شهر"^(١١٧). وقال الذهبي بعد ذكره لأقوال الأئمة في شهر: "قلت: قد ذهب إلى الاحتجاج به جماعة، وقال حرب الكرمانى، عن أحمد: ما أحسن حديثه ووثقه، وهو حمصي"^(١١٨).

الخلاصة: شهر بن حوشب حسن الحديث خصوصاً إذا توبع حديثه.

— أبو قلابة: أبو قلابة عبد الله بن زيد الجرمي البصري، توفي سنة ١٠٤هـ، وقيل غيره. روى عن: أنس بن مالك، وثابت بن الضحاك. وروى عنه: أيوب السختياني، وخالد الحذاء. تابعي ثقة فاضل^(١١٩). لم أقف على من نفى سماع أبي قلابة من أم سلمة رضي الله عنها، ولا من أثبت سماعه منها، وقد قال أبو حاتم: "أبو قلابة لا يعرف له تدليس"^(١٢٠)، إلا أن ابن حجر وصف أبي قلابة بأنه كثير الإرسال^(١٢١).

— أم الحسن: أم الحسن بن أبي الحسن البصري، قيل اسمها: خيرة، مولاة أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم. روت عن: عائشة أم المؤمنين، ومولاتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم. روى عنها: ابنها: الحسن بن أبي الحسن البصري، وأخوه سعيد بن أبي الحسن البصري. ذكرها ابن حبان في الثقات^(١٢٢)، وقال ابن حجر: مقبولة^(١٢٣).

— الحكم على الحديث من طريق أم سلمة رضي الله عنها:

الحديث إسناده صحيح لغيره بمجموع طرقه، فقد روي عن أم سلمة رضي الله عنها من أربعة طرق. قال الترمذي بعد إخراجها رواية شهر: "هذا حديث حسن"^(١٢٤)، وكذا قال ابن حجر في رواية شهر: "حديث حسن"^(١٢٥)، وذكره الألباني في الصحيحة^(١٢٦).

— خلاصة الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، وللحديث شواهد أخرى عن بعض الصحابة الذين لم يذكرهم ابن فورك، فقد أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٤/ ٢٠٤٥) ح (٢٦٥٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، بنحوه.

الحديث الثاني: قال ابن فورك: "ذكر خبر الإصبع أيضاً على غير هذا الوجه مما يوهم التشبيه: روى إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه: أن رجلاً من أهل الكتاب جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا أبا القاسم إن الله تبارك وتعالى يمسك السموات على إصبع، والأرض على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، ثم يقول أنا الجبار، قال فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه ثم قرأ قوله: {وما قدروا الله حق قدره}"^(١٢٧).

— التخريج:

أخرجه أحمد في مسنده (٦/ ٦٩) ح (٣٥٩٠)، والبخاري في صحيحه (٩/ ١٢٣) ح (٧٤١٥)، و(٩/ ١٣٤) ح (٧٤٥١)، ومسلم في صحيحه (٤/ ٢١٤٨) ح (٢٧٨٦)، جميعهم من طريق: إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله رضي الله عنه الحديث بنحوه.

— الحكم على الحديث:

الحديث صحيح، وهو مخرج في الصحيحين.

المطلب الثاني: موقف ابن فورك من الأحاديث التي أوردها:

ابن فورك جعل غالب الأحاديث الواردة في صفات الله من الأحاديث الموهمة للتشبيه، لذا سلك ابن فورك في دفعه للإشكال المتوهم عنده في إثبات صفة الأصابع لله تعالى بأمر.

قال ابن فورك: " أن يكون المراد بالأصابع ههنا الملك والقدرة، ويكون فائدته أن قلوبهم في قبضته جارية قدرته عليها، وذلك أن الله تعالى خلق القلوب محلاً... وإنما مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه قدرة القديم بأوضح ما يفعلون من أنفسهم؛ لأن الرجل منهم لا يكون على شيء أفدر منه إذا كان بين أصبعيه، ولذلك يضرب المثل به فيقولون: ما فلان إلا في يدي وخنصري يريدون بذلك أنه عليه مسلط، وأنه لا يعتذر عليه أن يكون على ما يريده.

وقال بعض أهل العلم: الأصبعين ههنا بمعنى النعمتين... .

اعلم أن الخبر يحتمل في تأويله وجوهاً صحيحة لا يؤدي إلى إثبات الجوارح لمن يستحيل في وصفه ذلك وهو الله جل ذكره؛ لإستحالة كونه جسماً متعضاً متجزاً محدوداً.

فمما يمكن أن يقال في تأويله مما لا يؤدي إلى المحال في وصف الله عز ذكره أن المراد به: إصبع بعض خلقه، ويشهد لصحة ذلك أنه لم يذكر في الخبر أصبعه، بل اطلق ذلك منكرًا.

واحتمل أن يكون على ما قلنا أنه يريد به أصبع بعض خلقه،... " (١٢٨) .

فابن فورك يرى أن الأحاديث الواردة في صفة الأصابع تحتمل أن يكون المراد بها:

الأمر الأول: أن المراد بالأصابع في الحديث الملك والقدرة.

الأمر الثاني: أن المراد بالأصبعين في الحديث بمعنى النعمتين، وأن النعمتين بمعنى النفع والدفع، وأن هذا يشمل بزعمه جميع النعم؛ لأن النعم على ضربين ظاهرة وباطنة، فالظاهرة منها ما نفع المنتفعين بها، والباطنة ما دفع من وجوه الشر وصراف عوارض المحن .

الأمر الثالث: أن لفظ الأصبع مشترك في اللغة على وجوه، وأن منها ما يستحيل وصف الله تعالى به.

الأمر الرابع: أنه يحتمل أن المراد إصبع بعض خلقه، وحكايته عن الثلجي بأنه يحتمل أن يكون خلق من خلق الله اسمه الإصبع.

المبحث الثالث: موقف العلماء من الأحاديث التي أوردها ابن فورك:

اختلف أهل العلم من شرح الحديث وغيرهم في إثبات ما تضمنته الأحاديث التي ذكرها ابن فورك من صفة الأصابع لله تعالى، وهل تُحمل الأحاديث الواردة فيها على حقيقتها أم لا بد من تأويلها، على قولين:

القول الأول: من حمل الأحاديث في إثبات صفة الأصابع على التأويل، وأن إثباتها يستلزم ظاهره التجسيم وأن تكون من جنس أصابع المخلوقين، موافقاً بعضهم لابن فورك فيما ذهب إليه -وعليه غالب شرح الحديث-، وأنها لا تحمل على حقيقتها، بل لا بد من تأويلها، لاستحالة حملها على ظاهرها في حق الله تعالى، وأنها من الأحاديث المتشابهة، فتأولوا الأحاديث الواردة في صفة الأصابع لله تعالى، وصرّفوها عن ظاهرها (١٢٩).

قال المازري: "قوله - صلى الله عليه وسلم -: ((إن قلوب بني آدم كلّها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرّفه حيث شاء))، ثم قال - صلى الله عليه وسلم -: ((اللهم مصرّف القلوب صرّف قلوبنا على طاعتك))، هذا تجوّز وتوسّع كما يقول القائل: فلان في قبضتي وبكّتي، ولا يريد أنه حال بكفه، وإنما المراد أنه تحت قدرتي، وكذلك يقال: ما أفعل هذا إلا بإصبعي أو فلان بين إصبعي أصرّفه كيف شئت ولا يريد أنه حال بين الإصبعين، وإنما يريد أنه هيّئ عليه القهْر له والغلبة وتصريفه كيف شاء، فكذلك المراد بقوله (إصبعين من أصابع الرحمن)، أي أنه متصرف بحسب قدرته ومشئته سبحانه وتعالى لا يتعاص عليه ولا يفوته ما أراد منه، كما لا يعتاص على الإنسان ما كان بين إصبعيه ولا يفوته، وخاطب العرب من حيث تفهم ومثل بالمعاني المحسوسة تأكيداً للمعاني في نفوسها، فإن قيل: فإن قدرة الله سبحانه واحدة والإصبعان ها هنا اثنان. قيل: قد أخبرنا أن ذلك مجاز واستعارة وتمثيل فوق الكلام على حسب ما اعتادوه في هذا الخطاب غير مقصود منه إلى تشبيه أو جمع، ويحتمل أن يراد بالإصبع ها هنا النعمة ويقال: عندي لفلان إصبع حسنة أي يد جميلة، ولكن يقال على هذا فلم ثنى النعمة ونعم الله لا تحصى؟ قيل: لا تحصى آحادها والأجناس قد تحصى، فيكون المراد بالنعمتين اللتين عبر عنهما بالأصبعين نعمة النفع ونعمة الدفع فنعمة النفع هي الظاهرة ونعمة الدفع هي الباطنة. وقد قيل في قوله تعالى {وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً}، إن الظاهرة نعمة النفع والباطنة نعمة الدفع وقلب العبد للباري سبحانه عليه نعمة نفع ونعمة دفع، فلا يبعد أن يراد بالنعمتين هاتان أو غيرهما من الأجناس التي تليق بهذا" (١٣٠)

وادعى بعض شرح الحديث أن الإمام أحمد رحمه الله صرح في تأويل هذا الحديث، قال ابن العربي المالكي: "ولمثل هذا وأشباهه مما لا يجوز على الله صرح أحمد بن حنبل في تأويل ثلاثة أحاديث فقط... قال: هذا يستحيل على الله فينبغي أن يرد إلى قانون للتأويل، وكان أسلم له" (١٣١).

القول الثاني: حمل الأحاديث الواردة في الباب على حقيقتها، وإثبات صفة الأصابع لله تعالى على ما يليق بجلال ربنا، وأنها صفة ذاتية لله ثابتة بالسنة الصحيحة، وهذا ما عليه أئمة السلف وأصحاب الحديث، مع تنزيه الله تعالى عن مشابحة خلقه.

قال ابن عبد البر رحمه الله: "الذي عليه أهل السنة وأئمة الفقه والأثر في هذه المسألة وما أشبهها الإيمان بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيها والتصديق بذلك وترك التحديد والكيفية في شيء منه... قال أحمد بن نصر رحمه الله: "سمعت سفیان بن عيينة وأنا في منزله بعد العتمة، فجعلت ألح عليه في المسألة فقال: «دعني

أتنفس» فقلت له يا أبا محمد إني أريد أن أسألك عن شيء فقال: «لا تسأل» فقلت: لا بد من أن أسألك، إذا لم أسألك فمن أسأل؟ فقال: «هات سل» فقلت: كيف حديث عبيدة، عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله عز وجل يحمل السموات على إصبع، والأرضين على إصبع»، وحديث «إن قلوب بني آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن»، وحديث «إن الله عز وجل يعجب ويضحك ممن يذكره في الآفاق»، فقال سفيان: هي كما جاءت نقر بها ونحدث بها بلا كيف.

قال أبو داود: وحدثننا الحسن بن محمد قال سمعت الهيثم بن خارجة قال: حدثني الوليد بن مسلم قال: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد عن هذه الأحاديث التي جاءت في الصفات، فقالوا: أمروها كما جاءت بلا كيف" (١٣٢).

وقال ابن خزيمة رحمه الله: "باب إثبات الأصابع لله عز وجل من سنة النبي صلى الله عليه وسلم قبيلاً له لا حكاية عن غيره، كما زعم بعض أهل الجهل والعناد أن خبر ابن مسعود ليس هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من قول اليهود، وأنكر أن يكون ضحك النبي صلى الله عليه وسلم، تصديقاً لليهودي" (١٣٣).

وقال البغوي رحمه الله: "والإصبع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله عز وجل، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السنة من هذا القبيل في صفات الله سبحانه وتعالى، كالنفس، والوجه والعين، واليد، والرجل، والإتيان، والمجيء، والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك، والفرح" (١٣٤).

المبحث الرابع: مناقشة ابن فورك فيما ذهب إليه:

ما ذهب إليه ابن فورك من تأويلات فيما أورده من الأحاديث، فقد أجاب العلماء عنها، وردوها، من ذلك:

أولاً: صفة الأصابع من الصفات الذاتية الخبرية الثابتة لله تعالى على ما يليق بجلاله، وقد ثبتت بالسنة النبوية الصحيحة الصريحة، واتفاق أهل السنة والحديث على ذلك، وقد أقر النبي صلى الله عليه وسلم كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه اليهودي على هذا، ولو كان شيئاً منكراً أو غير صحيح لما سكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم، فتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما هو متقرر عند أهل العلم، فدلنا على ثبوت هذه الصفة لله تعالى، وأقر بها سلف الأمة رحمهم الله وإمرارها كما جاءت، وحدثوا بها، ولم يردوا شيئاً منها.

قال العلامة ابن باز رحمه الله: "والله جل وعلا يوصف بذلك على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى كما يوصف بالوجه واليد والقدم والأصابع والعين، كذلك يوصف بالساق على الوجه اللائق به سبحانه وتعالى، لا يشابه الخلق في شيء من صفاته" (١٣٥).

ثانياً: قولهم إن الإصبعين أي نعمتين، قول مردود، يرده حديث ابن مسعود رضي الله عنه ففيه ذكر الأصابع، وأيضاً نعم الله تعالى لا تعد ولا تحصر، وأيضاً يرده سياق الحديث، فلو كان المقصود بالنعمتين لصرح به صلى الله عليه وسلم، قال ابن قتيبة رحمه الله: "قالوا: رويتم أن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله عز وجل". فإن

كنت أردتم بالأصابع ههنا النعم، وكان الحديث صحيحاً فهو مذهب. وإن كنتم أردتم الأصابع بعينها، فإن ذلك يستحيل لأن الله تعالى لا يوصف بالأعضاء، ولا يشبهه بالمخلوقين.

وذهبوا في تأويل الأصابع إلى أنه النعم لقول العرب "ما أحسن إصبع فلان على ماله" يريدون أثره... ونحن نقول: إن هذا الحديث صحيح، وإن الذي ذهبوا إليه في تأويل الإصبع لا يشبه الحديث، لأنه عليه السلام قال في دعائه: "يا مقلب القلوب، ثبت قلبي على دينك"، فقالت له إحدى أزواجه: "أو تخاف - يا رسول الله - على نفسك؟" فقال: "إن قلب المؤمن، بين أصبعين من أصابع الله عز وجل". فإن كان القلب عندهم بين نعمتين من نعم الله تعالى، فهو محفوظ بتينك النعمتين، فلا شيء دعا بالتثبيت؟ ولم احتج على المرأة التي قالت له: "أتخاف على نفسك" بما يؤكد قولها؟ وكان ينبغي أن لا يخاف إذا كان القلب محروساً بنعمتين. فإن قال لنا: ما الإصبع عندك ههنا؟ قلنا: هو مثل قوله في الحديث الآخر يحمل الأرض على أصبع، وكذا على أصبعين. ولا يجوز أن تكون الإصبع -ههنا- نعمة.

وكقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ، وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] ولم يجز ذلك.
ولا نقول أصبع كأصابعنا، ولا يد كأيدينا، ولا قبضة كقبضاتنا، لأن كل شيء منه -عز وجل- لا يشبه شيئاً منا" (١٣٦).

ثالثاً: قوله: إن "المراد الملك والقدرة"، فهل يخرج شيء عن ملك الله تعالى وقدرته.

رابعاً: قوله: إن الأصبع المراد به إصبع بعض خلقه، أجاز به القاضي أبو يعلى رحمه الله عما ادعاه ابن فورك ونقله عن التلجي أن المراد إصبع بعض خلقه، قال: "فإن قيل: المراد به إصبع بعض خلقه، قالوا: لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل في الخبر على إصبعه، بل أطلق ذلك فيحل عليه قيل: هذا غلط لوجهين: أحدهما: أن في الخبر ما يسقط ذلك وهو قوله: "وسائر الخلق على هذه" فاقتضى ذلك أنه لم يبق مخلوق إلا وهو على الإصبع، فلو كان المراد به إصبع بعض خلقه لخرج بعض الخلق عن أن يكون على الإصبع... " (١٣٧).
وفيه أيضاً: استدراك على حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وتحميل الحديث ما لا يتحمل بجعلهم أن المراد إصبع بعض خلقه، والنبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق به .

-خاتمة البحث:

في خاتمة هذا البحث أحب أبين النقاط التالية التي توصلت لها من خلال البحث:

١-أورد ابن فورك حديثين في صفة الأصابع لله تعالى:

الحديث الأول: حديث: ((إن قلوب بني آدم بين إصبعين...)) الحديث، وذكره عن ثلاثة من الصحابة رضي

الله عنهم:

أولها: حديث أنس رضي الله عنه، وقد رواه الأعمش واختلف عليه- كما سبق-، وأن الراجح فيها جميع الأوجه عنه، وأن حديث أنس رضي الله عنه إسناده حسن؛ لأجل أبي سفيان القرشي- ليس به بأس، كما سبق في ترجمته-.

ثانيها: حديث عائشة رضي الله عنها، وقد روي عنها من ثلاثة طرق- كما سبق-، وأن الحديث إسناده حسن لغيره.

ثالثها: حديث أم سلمة رضي الله عنها، وأنه قد روي عنها من أربع طرق- كما سبق-، وأن إسناده صحيح بمجموع طرقه.

وأن خلاصة الحكم على الحديث أنه صحيح، وأن ابن فورك لم يذكر حديث ابن عمرو رضي الله عنهما المخرج في صحيح مسلم.

والحديث الثاني: حديث ابن مسعود رضي الله عنه في قصة الخبر الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم، وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود رضي الله عنه- كما سبق تحريجه-.

٢- حاول ابن فورك دفع هذه الأحاديث وردّها وتأويلها تأويلاً متكلفاً، لا يستطيع دفع ما تضمنته من إثبات صفة الأصابع لله تعالى حقيقة.

٣- أن القول الحق في الأحاديث الواردة في ذكر صفة الأصابع لله تعالى إثبات هذه الصفة لله تعالى على ما يليق بجلاله، وأنها من الصفات الذاتية التي تليق بجلال ربنا وسلطانها، مع القطع عن مماثلة الله تعالى بخلقه ومشابته لهم، كما هو مذهب أئمة السلف وأهل الحديث الذي حكى فيه ابن عبد البر رحمه الله إجماعهم على إثباتها. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

هوامش البحث:

- (١) التقريب والتيسير (٩٠).
- (٢) ينظر: العين: (٥/ ٢٩٦)، وتحذيب اللغة: (١٧/ ١٠)، والنهاية في غريب الحديث والأثر: (٢/ ٤٩٦).
- (٣) مقاييس اللغة: (٣/ ٢٠٤).
- (٤) لسان العرب: (١١/ ٣٥٧).
- (٥) اعتنى علماء الأصول بتعريف المشكل بإطلاق. ينظر في تعريفاتهم: أصول الشاشي (ص: ٨١)، وتقويم الأدلة في أصول الفقه (ص: ١١٨)، والحدود في الأصول، للبايجي: (ص: ١٠٨).
- وكذا علماء التفسير اعتنوا بتعريف المشكل. ينظر في تعريفاتهم: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (٢/ ١٧٦)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٢/ ٧٢٤)، ومشكل القرآن الكريم، د. المنصور: (ص: ٤١) وما بعدها، والأحاديث المشكّلة الواردة في تفسير القرآن الكريم، د. القصير: (ص: ٢٣) وما بعدها.
- (٦) شرح مشكل الآثار: (١/ ٦).
- (٧) مشكل الحديث وبيانه: (ص: ٣٧).

- (٨) الفقيه والمتفقه: (١ / ٢٠٩)، وكذا سبقه ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن (ص: ٦٨). وافقهما الشاطبي يجعل المتشابه من المشكل، الاعتصام: (٢ / ٧٣٦).
- (٩) لعل أولى تعريف للمختلف والله أعلم ما ذكره ابن حجر رحمه الله بمعناه، أنه الحديث المقبول إن عارضه مثله مع إمكان الجُمع بينهما. ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبه الفكر (ص: ٢٠٠)، وينظر أيضاً في تعريف مختلف الحديث: الرسالة للشافعي (١ / ٣٤٢)، ومعرفة علوم الحديث للحاكم: (ص: ١٢٢)، والتقريب والتيسير للنووي (ص / ٩٠)، والمقنع في علوم الحديث: (٢ / ٤٨٠)، وفتح المغيب بشرح ألفية الحديث: (٤ / ٦٧).
- (١٠) مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء، لأسامة خياط: (ص: ٣٦).
- (١١) الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم، د. القصير: (ص: ٢٣)، وهناك تعريفات أخرى جُلها متقاربة مع ما ذُكر. ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: (ص: ١٥٨)، والحديث والمحدثون، لأبي زهو: (ص: ٤٧١)، وأصول الحديث علومه ومصطلحه، لمحمد عجاج الخطيب: (ص: ١٨٣).
- (١٢) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: (ص: ٤٤٣)، وينظر أيضاً: منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين عتر: (ص: ٣٣٧)، مشكل الحديث دراسة تأصيلية معاصرة، د. فتح الدين البيانوني: (ص: ٢٦)، مختلف الحديث ومشكله، د. القناص: (ص: ٢١).
- (١٣) ينظر: تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين (٤ / ٥٢-٥٣)، حيث قال: "له كتاب حاول فيه تأويل الأحاديث التي يدل ظاهرها على التشبيه، وله عناوين مختلفة" ثم ذكر له أربعة عشر عنواناً.
- وينظر أيضاً: مقدمة تحقيق كتاب مشكل الحديث أو تأويل الأخبار المتشابهة، تحقيق وتعليق دانيال جيماريه (ص: ١٠) مشكلة العنوان، وقال: "فنحن هنا إزاء حالة غريبة جداً وفريدة من نوعها، لكتاب من غير عنوان حقيقي...".
- (١٤) طبع كتاب ابن فورك بهذا الاسم كما في طبعته: المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م - وهي ما اتخذته أصلاً في الدراسة؛ لاشتغالها وتداولها، وطُبع أيضاً بهذا الاسم بتحقيق: أ.د. أحمد السايح، والمستشار توفيق علي وهبة، الناشر: مركز الكتاب للنشر، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٩م.
- (١٥) فهرس ابن عطية (ص: ٧٥).
- (١٦) دره تعارض العقل والنقل (٥ / ٢٣٦).
- (١٧) إبطال التأويلات (ص: ٤١).
- (١٨) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ١٦٧).
- (١٩) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: ١٦٨).
- (٢٠) هناك أسماء أخرى للكتاب، يظهر أنها أسماء مختصرة مما سبق، مثل: كتاب التأويلات، قال شيخ الإسلام في الفتوى الحموية الكبرى (ص: ٢٤٥): "التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب: «التأويلات»، وقال أيضاً في بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (١ / ٨٨): "وابن فورك هو المصنف لكتاب: «تأويل ما ذكره من الآيات والأحاديث في الصفات»، وينظر أيضاً: إيضاح المكنون للبغدادي (٤ / ٤٨٩)، وله أيضاً في هدية العارفين (٢ / ٦٠)، الأعلام للزركلي (٦ / ٨٣).

- (٢١) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٣٧).
- (٢٢) المصدر نفسه (ص: ٤٩٩).
- (٢٣) ينظر على سبيل المثال: شرح صحيح البخاري لابن بطلال (١/ ١٠١)، و(١٣٧/٣)، المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٣٥٤)، المسالك في شرح موطأ مالك (٣/ ٤٤٦)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/ ٥٤٩)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٩/ ٩٧، ١٠٣)، و(٤٤٢/١٧)، و(١٧٦/١٨)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١١/ ١٧٤)، و(٣١٧/١٨)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ٧١)، و(١٢٣/١٤)، التوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي (٣/ ٩٩٢)، و(٤٢٩٩/٩)، قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي (٢/ ٧٣١)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٧/ ٣٢١)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (٧/ ٢٩٥٤)، وغيرها.
- (٢٤) لم يظهر لي من هو السائل له.
- (٢٥) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٣٧).
- (٢٦) آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (١٠/ ٤٠-٤٢).
- (٢٧) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٤٤).
- (٢٨) لم يخالف - حسب اطلاعي - سوى بروكلمان، جعل اسم أبيه: الحسين، والجميع على خلافه.
- (٢٩) بضم الفاء، وسكون الواو، وفتح الراء، اسم علم، أفاده ابن خلكان في وفيات الأعيان: (٤/ ٢٧٣)، وينظر أيضاً في ضبطه: الأنساب، للسمعاني: (١٠/ ٢٥٧)، واللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير: (٢/ ٤٤٥).
- (٣٠) ينظر: التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد (٦٠)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٤).
- (٣١) ينظر في ترجمته: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري لابن عساكر (ص: ٢٣٢)، طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح: (١/ ١٣٦)، وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٧٢)، إكمال الإكمال لابن نقطة (٤/ ٥١١)، وسير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢١٤)، والوافي بالوفيات، للصفدي (٢/ ٢٥٤)، وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: (٤/ ١٢٧).
- (٣٢) أصبهان: إقليم كبير تقع في بلاد فارس، يُنسب إليها كثير من العلماء. ينظر: معجم البلدان (١/ ٢٠٦).
- (٣٣) ينظر: سير أعلام النبلاء: (١٧/ ٢١٥).
- (٣٤) طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح: (١/ ١٣٧).
- (٣٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: (٤/ ١٣٠).
- (٣٦) ينظر: إكمال الإكمال لابن نقطة (٤/ ٥١١)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٢)، تاريخ الإسلام (٩/ ١٠٩)، الأعلام للزركلي (٦/ ٨٣).
- (٣٧) ينظر: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص: ١٨٣)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٠٤).
- (٣٨) ينظر: تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص: ١٧٧)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٠٥).
- (٣٩) ينظر: أخبار أصبهان لأبي نعيم (٢/ ٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ١٢٨).
- (٤٠) ينظر: وفيات الأعيان (١/ ٧٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٦٣).
- (٤١) ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٠٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٢٢٧).

- (٤٢) ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٣).
- (٤٣) تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري (ص: ٢٣٢).
- (٤٤) وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٢).
- (٤٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٤).
- (٤٦) ينظر: آراء ابن فورك الأصولية: (ص: ٥٣)، وآراء ابن فورك الاعتقادية: (ص: ٦٥).
- (٤٧) الكتاب مطبوع في سنة ١٩٨٧م، بتحقيق: دانيال جيماربه، دار المشرق، بيروت.
- (٤٨) المطبوع منه: من سورة المؤمنون إلى سورة الناس في ثلاث مجلدات كبار، الطبعة الأولى: ١٤٤١هـ، الحكماء للنشر.
- (٤٩) الكتاب طبع في سنة ١٤١٩هـ، دار الغرب الإسلامي.
- (٥٠) ينظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح: (١/ ١٣٦).
- (٥١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي: (٤/ ١٢٧).
- (٥٢) ينظر: طبقات الشافعيين، لابن كثير: (ص: ٣٥٣).
- (٥٣) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٢٣٨-٢٣٩).
- (٥٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٢٤)، وينظر: الكاشف (٢/ ١٦٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٧٥).
- (٥٥) ينظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٨١)، والكاشف (٢/ ١٢٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٤٨).
- (٥٦) ينظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٧٦)، والكاشف (١/ ٤٦٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٢٥٤).
- (٥٧) ينظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٠).
- (٥٨) المرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٤٧٥).
- (٥٩) الكامل (٥/ ١٨١).
- (٦٠) ينظر: الثقات للعجلي (١/ ٤٨١)، والثقات لابن حبان (٤/ ٣٩٣).
- (٦١) ينظر: المغني في الضعفاء (١/ ٣١٧).
- (٦٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٣).
- (٦٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٢)، وينظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٤٠٨)، وتهذيب الكمال (١٣/ ٤٣٨)، الكاشف (١/ ٥١٤)، تاريخ الإسلام (٣/ ٣٤٧)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ٨٥).
- (٦٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٣٤٢).
- (٦٥) ينظر: تهذيب الكمال (١٦/ ٢٢٥)، والكاشف (١/ ٦٠٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٢٧).
- (٦٦) ميزان الاعتدال (١/ ٥١).
- (٦٧) الثقات للعجلي (١/ ٢٠٣).
- (٦٨) ينظر: الثقات لابن حبان (٨/ ٥٩).
- (٦٩) ميزان الاعتدال (١/ ٥١).
- (٧٠) تقريب التهذيب (ص: ٩٢).

- (٧١) الجرح والتعديل (١١٩ / ٢).
- (٧٢) تهذيب الكمال (١٦٤ / ٢).
- (٧٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥ / ١٢)، الكاشف (١ / ٤٦١)، تقريب التهذيب (ص: ٢٥٢).
- (٧٤) ينظر: الثقات للعجلي (٢٥١ / ٢)، الثقات لابن حبان (٧ / ٤٤٣)، تهذيب الكمال (٢٥ / ٤٩٢)، الكاشف (٢ / ١٨٧).
- (٧٥) الجرح والتعديل (٧ / ٣٠٠).
- (٧٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٨).
- (٧٧) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ١١٠)، والجرح والتعديل (٩ / ٢٥١)، وتهذيب الكمال (٣٢ / ٦٤)، والكاشف (٢ / ٣٨٠)، وتاريخ الإسلام (٣ / ٥٦١)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٩٩).
- (٧٨) الكامل في ضعفاء الرجال (٩ / ١٣١).
- (٧٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١ / ١٥٤)، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).
- (٨٠) سنن الترمذي (٤ / ٤٤٩).
- (٨١) ينظر: علل الدارقطني (١٢ / ٢٥٠)، وذكر سبب تصحيحه للوجهين، قال: "وروى هذا الحديث أبو الأحوص، عن الأعمش، عن أبي سفيان، ويزيد الرقاشي، عن أنس" ولم أذكره من الدراسة لعدم ذكر الأصابع فيه، ورواية أبي الأحوص أخرجها البخاري في الأدب المفرد (ص: ٢٣٧) ح (٦٨٣).
- (٨٢) المستدرک على الصحيحين (١ / ٧٠٦).
- (٨٣) ينظر: الثقات للعجلي (٢ / ٣٣٤)، والجرح والتعديل (٩ / ١٠٧)، والثقات لابن حبان (٧ / ٥٨٦)، وتهذيب الكمال (٣٠ / ٣٠٢)، والكاشف (٢ / ٣٣٩)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).
- (٨٤) ينظر: الجرح والتعديل (٣ / ١٤٠)، والثقات لابن حبان (٦ / ٢١٦)، وتهذيب الكمال (٧ / ٢٥٣).
- (٨٥) الكاشف (١ / ٣٤٩).
- (٨٦) تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
- (٨٧) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ١٨٦)، والكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ٣٣٣)، وتهذيب الكمال (٢٠ / ٤٣٤)، والكاشف (٢ / ٤٠)، وميزان الاعتدال (٣ / ١٢٧)، وتقريب التهذيب (ص: ٤٠١).
- (٨٨) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥ / ١٣٢، ٣٨٥)، الكاشف (٢ / ٥٠٣)، وتذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١ / ١١٥)، تقريب التهذيب (ص: ٧٤٤)، وتحرير تقريب التهذيب (٤ / ٤٠٥).
- (٨٩) ينظر: الجرح والتعديل (٨ / ٤٧٧)، والثقات لابن حبان (٩ / ٢١٢)، وتهذيب الكمال (٢٩ / ٣٧٩)، والكاشف (٢ / ٣٢٠)، وتقريب التهذيب (ص: ٥٦٢).
- (٩٠) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧ / ١٨٤).
- (٩١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨ / ٣٣٩)، وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧ / ١٨٦).
- (٩٢) ينظر: الثقات لابن حبان (٧ / ٥٠١).
- (٩٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٢٦).

- (٩٤) تقريب التهذيب (ص: ٥١٩).
- (٩٥) ينظر: الكامل (٨ / ٢٤)، وينظر في ترجمته أيضاً: المرحم والتعديل (٨ / ٣٣٩)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧ / ١٨٠)، الكاشف (٢ / ٢٣٨)، ميزان الاعتدال (٣ / ٤٣١).
- (٩٦) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٩٨).
- (٩٧) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧ / ١٨٨).
- (٩٨) ينظر: الكنى والأسماء للإمام مسلم (١ / ٢٢٦)، والكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٠٦)، وميزان الاعتدال (٤ / ١٥٠)، وديوان الضعفاء (ص: ٣٩٤)، ولسان الميزان (٨ / ١١٣).
- (٩٩) الثقات لابن حبان (٩ / ١٨٢).
- (١٠٠) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٠٧).
- (١٠١) المجروحين لابن حبان (٢ / ١٠٣).
- (١٠٢) ينظر: تهذيب الكمال (٧ / ٢٣٩)، الكاشف (١ / ٣٤٩)، تقريب التهذيب (ص: ١٧٨).
- (١٠٣) ينظر: تهذيب الكمال (٢٨ / ٢٨٧)، الكاشف (٢ / ٢٨١)، تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).
- (١٠٤) ينظر: الثقات للعجلي (٢ / ٣٢٨)، تهذيب الكمال (٣٠ / ١٨١)، الكاشف (٢ / ٣٣٦)، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).
- (١٠٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٧٢).
- (١٠٦) ينظر: الثقات لابن حبان (٧ / ٦٤٧)، وتهذيب الكمال (٣٢ / ٥١٧)، تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).
- (١٠٧) ينظر: تهذيب الكمال (٦ / ٩٥)، الكاشف (١ / ٣٢٢)، تقريب التهذيب (ص: ١٦٠).
- (١٠٨) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦ / ٩٧)، وينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٤٥).
- (١٠٩) ينظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص: ٦٦)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤ / ٤١٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠ / ٣٤٨)، الكاشف (١ / ٤٣٢)، تقريب التهذيب (ص: ٢٣٤).
- (١١٠) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٣ / ٤٩٨)، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٣).
- (١١١) ينظر: تهذيب الكمال (٣٣ / ٢٤٢)، والكاشف (٢ / ٤١٨)، وتقريب التهذيب (ص: ٦٣٢).
- (١١٢) ينظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: ٥٦)، المرحم والتعديل (٤ / ٣٨٢)، والمجروحين لابن حبان (١ / ٣٦١)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٥٧)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢ / ٥٧٨)، والكاشف (١ / ٤٩٠).
- (١١٣) ينظر: الثقات للعجلي (١ / ٤٦١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢ / ٥٨٥).
- (١١٤) ينظر: سنن الترمذي (٥ / ٥٨).
- (١١٥) ينظر: ميزان الاعتدال (٢ / ٢٨٣-٢٨٤).
- (١١٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٩).
- (١١٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢ / ٥٨٣).
- (١١٨) ميزان الاعتدال (٢ / ٢٨٤).
- (١١٩) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤ / ٥٤٢)، والكاشف (١ / ٥٥٤)، وتقريب التهذيب (ص: ٣٠٤).

- (١٢٠) الجرح والتعديل (٥٨ / ٥).
- (١٢١) ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٣٠٤).
- (١٢٢) ينظر: الثقات لابن حبان (٥٩٣ / ٥).
- (١٢٣) تقريب التهذيب (ص: ٧٤٦)، ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٦٦ / ٣٥).
- (١٢٤) سنن الترمذي (٥٣٨ / ٥).
- (١٢٥) نتائج الأفكار لابن حجر (١٣ / ٣).
- (١٢٦) ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (١٢٦ / ٥).
- (١٢٧) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٢٤١).
- (١٢٨) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٢٣٦-٢٤٢).
- (١٢٩) ينظر: الأسماء والصفات للبيهقي (١٧٣ / ٢)، القضاء والقدر للبيهقي (ص: ٢٤٠)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (١٤٢ / ٨)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦٧٢-٦٧٣) و(٣٩٠-٣٩١)، شرح النووي على مسلم (١٦ / ٢٠٤)، والميسر في شرح مصابيح السنة للتوريشي (١ / ٥٣-٥٤)، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة (١ / ٩٩)، والمفاتيح في شرح المصابيح (١ / ١٩٠-١٩١)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٨ / ٧٠)، وشرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن (٢ / ٥٤٣)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٠ / ١٧-١٩)، واللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح (١٢ / ٣٨٣)، فتح الباري لابن حجر (١٣ / ٣٨٣، ٣٩٨-٣٩٩)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٩ / ١٤٤)، و(٢٥ / ١٠٨).
- (١٣٠) المعلم بفوائد مسلم (٣ / ٣١٥-٣١٦).
- (١٣١) المسالك في شرح موطأ مالك (٣ / ٤٦٥)، وذكر ابن العربي هذه الأحاديث، وهي: أحداها - قوله - صلى الله عليه وسلم -: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض". الثاني - قوله - صلى الله عليه وسلم -: "إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمين". الثالث - قوله - صلى الله عليه وسلم -: "قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن".
- وتبعه على هذا ابن الأثير في الشافعي في شرح مسند الشافعي (٣ / ١٤٤)، وقد بين شيخ الإسلام رحمه الله كذبهم على الإمام أحمد، وأنها لم ترد عنه بإسناد صحيح، ولا عن أحد من أصحابه المعروفين، قال رحمه الله في مجموع الفتاوى (٥ / ٣٩٨): "والأكثر من أصحاب أحمد لم يثبتوا عنه نزاعا في التأويل لا في هذه الصفات ولا في غيرها. وأما ما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية: أن أحمد لم يتأول إلا "ثلاثة أشياء": (الحجر الأسود يمين الله في الأرض)، (وقلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن)، (وإني أجد نفس الرحمن من قبل اليمين)، فهذه الحكاية كذب على أحمد لم ينقلها أحد عنه بإسناد؛ ولا يعرف أحد من أصحابه نقل ذلك عنه. وهذا الحنبلي الذي ذكر عنه أبو حامد مجهول لا يعرف لا علمه بما قال ولا صدقه فيما قال".
- (١٣٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧ / ١٤٨)، وينظر: الصفات للدارقطني (ص: ٤٢).
- (١٣٣) التوحيد لابن خزيمة (١ / ١٨٧).
- (١٣٤) شرح السنة (١ / ١٦٨)، وينظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (٢ / ٥٢٧).

(١٣٥) مجموع فتاوى ابن باز (٢٤ / ٣١٩).

(١٣٦) تأويل مختلف الحديث (ص: ٣٠٢-٣٠٣).

(١٣٧) إبطال التأويلات (ص: ٣٢٣).

فهرس المصادر والمراجع:

- إبطال التآويلات لأخبار الصفات، المؤلف: القاضي أبو يعلى، محمد بن الحسين بن محمد ابن الفراء، المحقق: محمد بن حمد الحمود النجدي، الناشر: دار إيلاف الدولية، الكويت.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ.
- الأسماء والصفات، المؤلف: أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي، حققه وخرجه أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: مصطفى العلوي، محمد البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.
- الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بجيدر آباد الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- الجرح والتعديل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بجيدر آباد، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ.
- العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- الفقيه والمتفقه، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢١ هـ.
- الكاشف، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد، محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- الكامل في ضعفاء الرجال، المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

- المسالك في شرح موطأ مالك، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المالكي، قرأه وعلّق عليه: محمد بن الحسين السُّلَيْماني وعائشة بنت الحسين السُّلَيْماني، الناشر: دار العَرَب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ .
- المستدرک على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- المُعَلَّم بفوائد مسلم: المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمِي المازري المالكي، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية للنشر.
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي، حققه: محيي الدين ديب وآخرون، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر الزاوي، محمود الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت ١٣٩٩ هـ.
- تأويل مختلف الحديث: المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، الناشر: المكتب الإسلامي، مؤسسة الإشراف، الطبعة: الثانية، ١٤١٩ هـ.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الأشعري، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٤ هـ.
- تقريب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: أبو الحجاج، جمال الدين المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ.
- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١ م.
- درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الثانية، ١٤١١ هـ .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سُوْرَة، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ .

- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣ هـ.
- شرح صحيح البخاري، المؤلف: ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣ هـ.
- شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة، المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ.
- طبقات الشافعيين، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ.
- طبقات الفقهاء الشافعية، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، المحقق: محيي الدين علي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد الحنفي بدر الدين العيني، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ هـ، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز .
- فهرس ابن عطية، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي، المحقق: محمد أبو الأجدان، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الثانية ١٩٨٣ م.
- فهرسة ابن خير الإشبيلي، المؤلف: أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي، المحقق: محمد فؤاد منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمه، المحقق: عبد العزيز الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤ هـ.
- مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦ هـ.
- مسند الإمام أحمد، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- مشكل الحديث وبيانه، المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥ م،

- معرفة الثقات، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، المحقق: عبد العليم البستوي، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي الجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- وفيات الأعيان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، ١٩٩٤م.